

البيئة التجريبية لإصلاح نظام البطاقة التموينية الذكية

-المقدمة :

يأتي إصلاح نظام البطاقة التموينية ضمن الجهود الحكومية للإصلاح الاقتصادي الشامل ، ومن منطلق ان لايزيد الإصلاح من الصعوبات بالنسبة للفقراء ، لذا فقد تم تبني استراتيجية للتخفيف من الفقر 2010 – 2014 والتي تشتمل وضمن محصولتها الخامسة (حماية اجتماعية فعالة للفقراء) على نظام رصد وتقويم واصلاح لنظام البطاقة التموينية والذي يستهدف الافراد الذين هم دون خط الفقر وبهذا فهو يتحول الى شبكة امان اجتماعي لهم.

تولت الحكومة تنفيذ برنامج اصلاح البطاقة التموينية من خلال لجنة عليا لإصلاح نظام البطاقة التموينية تشكلت بموجب الأمر الديواني (111) لسنة 2009 واعيد تشكيلها لاحقاً بموجب الأمر الديواني رقم (73) لسنة 2017 يرأسها الامين العام لمجلس الوزراء و14 عضواً من وكلاء وزارات التخطيط ، التجارة ، العمل والشؤون الاجتماعية وممثلين عن هيئة المستشارين ومدراء عامين من الوزارات ذات العلاقة وممثلين عن عدد الحكومات المحلية فضلا عن ثلاث لجان فرعية تشكلت سابقا لإعداد دراسات عن آلية الاصلاح هي :

- لجنة الاستهداف / برئاسة وكيل وزارة التخطيط
- لجنة إدارة مواد البطاقة / برئاسة مستشار رئيس الوزراء
- لجنة مواد البطاقة / برئاسة وكيل وزارة التجارة

ولقد اعدت اللجان الثلاث دراساتها المتخصصة ورفعت الى اللجنة العليا لإصلاح نظام البطاقة التموينية ومن الجدير بالذكر ان العمل في هذا البرنامج، قد تم وبتعاون مع البنك الدولي والذي يقوم بتقديم الدعم الفني المطلوب لوزارة التخطيط وعقد البنك الدولي عدة ورش عمل شارك فيها الجانب العراقي برئاسة الامين العام لمجلس الوزراء وعضوية مسؤولين من الوزارات المعنية وتم التعرف من خلال هذه الورش على تجارب الدول المختلفة في مجالات اصلاح نظام البطاقة التموينية والذي قدمه خبراء دوليين بعد ان قدم الجانب العراقي واقع هذا النظام.

- مشروع تنفيذ البيئة التجريبية لإصلاح نظام البطاقة التموينية :

وهو أحد أنشطة إستراتيجية تخفيف الفقر والتي تهدف إلي توجيه الدعم إلى المستحقين ، من خلال إصدار بطاقة الكترونية ذكية لكل أسرة يمكن من خلالها الحصول على مفردات الحصة التموينية خلال المرحلة الأولى وبالإمكان التوسع بها مستقبلاً لتشمل استلام الرواتب سواء للمتقاعدين او المرتبطين بشبكة الرعاية الاجتماعية وقد تصل الى عموم الموظفين الحكوميين كذلك وبالإمكان تطويرها لتشمل صرف مستحقات المواطن وحصته الشهرية من الوقود او الدواء او غيرها من التطبيقات والخدمات التي تقدمها الدولة للمواطنين وبالتالي يمكن توفير بيانات ومعلومات دقيقة عن الأسرة وتصنيفها بناءً على معايير محددة يمكن من خلالها تحديد الأسر التي تستحق الدعم وتحديد قيمة هذا الدعم لضمان مرونة اكبر للمواطنين وايصال المفردات لهم ورفع المستوى المعيشي لتلك الشرائح .

- الإطار العام للبيئة التجريبية لإصلاح نظام البطاقة التموينية :

تم التخطيط لهذا المشروع ليكون نواة لبنية تحتية فنية لنظام تقديم الخدمات التي تدعم الاسرة والذي بمقدوره أيضاً إضافة اي خدمات أخرى تراها الدولة مناسبة باستخدام بطاقة ذكية واحدة مستوفية للرقابة والتحكم ويدعم منظومة اتخاذ القرار كما يمهد لوضع آلية لإستهداف المشمولين بالدعم من المواد الغذائية .

- طريقة التنفيذ :

تم اقتراح ناحية الحرية في مدينة النجف الاشراف لتنفيذ بيئة تجريبية يتم من خلالها استخلاص اهم الدروس والصعوبات والمعوقات واهم المعالجات المقترحة ليتم بعدها اتخاذ القرار والانفتاح على جميع المحافظات في عموم العراق .

- الجهات المشاركة في تنفيذ التجربة باشراف الامين العام لمجلس الوزراء د مهدي العلق :

وزارة التخطيط/الإدارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر

وزارة التجارة/ دائرة التخطيط والمتابعة

وزارة الاتصالات/ الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات

ت	الجهة	المسؤوليات
1	وزارة الاتصالات	<ul style="list-style-type: none"> - تنفيذ التجربة فنياً وتحمل كافة تكاليف مستلزمات المشروع من أنظمة واجهزة ربط شبكي وبرامجيات معدة لهذا الغرض واطلاق موقع الكتروني اضافة الى اقامة ورش العمل وتدريب وكلاء المواد الغذائية على استخدام الاجهزة - اصدار 4600 بطاقة الكترونية مع كراس شرح لاستخدام البطاقة للعوائل المشمولة بالتجربة
2	وزارة التجارة	<ul style="list-style-type: none"> - توفير المواد التموينية او ما يقابلها من اموال مخصصة لبيئة التجربة في محافظة النجف - توفير بيانات البطاقة التموينية الخاصة ببيئة التجربة (الاسر والوكلاء والسلة الغذائية) الى وزارة الاتصالات
3	وزارة التخطيط	<ul style="list-style-type: none"> - الاشراف ومتابعة تنفيذ التجربة واستخلاص النتائج ورفع التوصيات
4	محافظة النجف	<ul style="list-style-type: none"> - تقديم التسهيلات الضرورية لفرق عمل التنفيذ

- أهداف المشروع :

- ضمان وصول الدعم الحكومي للمستحقين.
- توفير مناخ حضاري لصرف الخدمات المتعددة للمواطنين.
- تحديد أنماط الاستهلاك للأسرة العراقية جغرافياً ونوعياً وكمياً.
- المساهمة في دفع الأسرة العراقية إلى التخلص من العادات السلبية (المشاركة السلبية في تسريب الدعم).
- القضاء على حالات الفساد المالي او الاداري التي قد تشوب العمل بالالية القديمة لنظام توزيع مفردات الحصة التموينية .
- توفير بيانات دقيقة ومحدثة حسب توقيتات زمنية لدعم متخذي القرار (بيانات يتم الحصول عليها من قاعدة بيانات الأسرة العراقية والتي تعطى حين طلبها وبشكل محدث).
- الشراكة مع القطاع الخاص لبناء وإدارة وتشغيل وصيانة النظام .
- يمكن استخدام شبكة تبادل البيانات الحكومية عند تطبيق سياسات الاستهداف المختلفة لتبادل هذه المتغيرات التي تمكن متخذ القرار من تحديد الفئات المستحقة لهذه الخدمات.

- الاطار العام لمنظومة البطاقة التموينية الذكية في البيئة التجريبية :

تم اقتراح بناء المنظومة على أساس اربعة محاور رئيسية وهي محور الادارة العملياتية لنشاط التوزيع واشراك المحافظة لتطوير وتقديم الخدمات ومحور ادارة السلة الغذائية ومحور المراقبة واجراء الإحصائيات وتقارير التوزيع ومحور تطوير التقنيات الفنية لادارة قواعد البيانات المركزية.

- تنفيذ التدريب للعاملين والمشاركين بنظام البيئة التجريبية :

- ينقسم هذا التدريب إلي تدريب (نظري ، عملي) وتدريب عند تركيب المعدات بالمواقع ويتمثل في :
- تدريب العاملين في الإدارات التموينية والمكاتب التموينية والعاملين في مراكز الخدمة والوكلاء على استخدام النظام.
 - إعداد كتيبات استخدام ومنشورات تعريفية للنظام وبأسلوب بسيط وتوزيعه على مكاتب التموين والوكلاء ومكاتب الخدمة للمساعدة عند استخدام وتشغيل النظام وعند الحاجة لذلك.
 - إعداد دورات العمل اللازمة لاستخدام وتشغيل النظام وبالتنسيق بين مكاتب التموين والوكلاء ومكاتب الخدمة لتوحيدها وتفهمها عند التنفيذ.

- مكونات نظام البيئة التجريبية :

- قاعدة بيانات الأسرة Data Base .
- نظام صرف خدمات الدعم Software .
- بطاقات الأسرة الذكية E Card .
- مكاتب خدمة / دعم / إدارة التموين Networks .
- مركز اتصال Call Center .

- بناء قاعدة بيانات الأسرة المتكاملة :

وتتضمن قاعدة بيانات الأسرة عدة معلومات تتمثل في البيانات الأساسية (لرب الأسرة - بيانات تقديم الخدمة) وبيانات أفراد الأسرة (البيانات الأساسية بالإضافة إلى بيانات الحالة الاجتماعية والحالة التعليمية وبيانات أخرى) ويتم التنسيق مع وزارة التجارة للحصول على هذه البيانات مع مراعاة التدقيق المتقاطع مع قاعدة بيانات وزارة الصحة (الولادات والوفيات) وقاعدة بيانات وزارة الداخلية (المستفيدين داخل وخارج العراق أو السجناء) أو أية قاعدة بيانات أخرى لغرض ضمان عدم تكرار المستفيد .

- بناء التطبيقات الآلية للنظام :

وتتكون من التطبيقات المركزية وتطبيقات البطاقة الذكية والتي تغطي جميع خدمات الدعم التي تم تنفيذها وتطبيقات الصرف لكل خدمة من هذه الخدمات.

ويستخدم النظام الآلي البطاقات الذكية بدلاً من البطاقات الورقية لصرف خدمات الدعم الحكومي للمواطن وهي بطاقة بلاستيكية اصغر من البطاقة الورقية تحتوي على شريحة الكترونية والتي بدورها تحتوي على مشغل آلي وذاكرة ووسائل للربط مع وحدات إدخال وإخراج ، أي أنها عبارة عن حاسب آلي ذات إمكانيات محدودة ويمكن تخزين البيانات عليه وتشغيلها واسترجاعها.

ويتم توزيع الحصة التموينية عن طريق الوكلاء كما ويحق للمواطن صرف جزء من حصته التموينية الشهرية أي ان بإمكانه استلام حصته على شكل اجزاء ولأكثر من مرة بأحساب الجزء المصروف من الحصة وكمية الحصة الشهرية المتبقية له حتي نهاية شهر الصرف.

ويتضمن النظام تطبيق إدارة وتحديث البيانات ويقوم بتنفيذ الأعمال الآتية والتي تكون بشكل خيارات متاحة :

- إضافة أو خصم أفراد وحالات الفصل الاجتماعي وحالات إضافة بطاقات جديدة وإدارة صرف حصص الوكلاء من أفرع الجملية وإدارة حالات البطاقات الذكية وإصدار التقارير والإحصائيات اللازمة .
- يتضمن النظام مركز اتصال Call Center يقوم باستقبال شكاوي المواطنين الخاصة بكفاءة أداء النظام وبلاغات الأعطال لدى الوكلاء والمكاتب التموينية والرد على الاستفسارات المختلفة مع إدخال بيانات هذه الشكاوي على نظام آلي لمتابعة استيفاءها.
- يتضمن النظام مراكز خدمة للشركة المسؤولة عن التنفيذ والتي تقوم بتنفيذ الأعمال الآتية : إدارة أعطال النظام والمحافظة على الحالة الفنية للنظام وإجراءات صيانة البرامج والمعدات وإجراءات صيانة البطاقات الذكية بالنظام.

- الخدمات التي يقدمها المشروع :

المرحلة الاولى : (خدمة صرف المفردات التموينية) .
المرحلة الثانية : (الخدمات المستقبلية) مثل .. خدمة صرف الرواتب التقاعدية - خدمة صرف مستحقات الاسرة الشهرية من الوقود ... اية خدمات أخرى تقدمها الدولة للمواطن .

- مواصفات خاصة :

- صرف المقررات من أي وكيل ومن اية محافظة .
- إمكانية التحول من الدعم العيني حالياً إلى الدعم النقدي مستقبلاً.
- إمكانية الصرف من شبكة البنوك (وحدات ATM).
- إمكانية الشحن بمبلغ نقدي (المحفظة) .

- العائد الفني من تنفيذ النظام :

- توفير آليات لدعم اتخاذ القرار.
- بناء قاعدة بيانات الكترونية للأسر المستحقة للدعم.
- توفير في مبالغ الدعم.
- بناء البنية الفنية للنظام والتي تتضمن العناصر المختلفة للنظام وبشكل يمكن من إضافة خدمات مستقبلية.
- استخدام البطاقة الذكية كأداة لصرف جميع خدمات الدعم والتي يمكن استخدامها بطرق أخرى عند الحاجة لذلك.

ولغرض تحديد تحديات التنفيذ واستخلاص الدروس لتطبيق نظام الإصلاح ، تم تنفيذ بيئة في ناحية الحرية/محافظة النجف التي يبلغ عدد سكانها حوالي (34669) ألف فرد خلال شهر آذار و حوالي (34764) ألف فرد خلال شهر نيسان و حوالي (34833) ألف فرد حوالي (6501) ألف أسرة مستحقة تزود كل أسرة ببطاقة ذكية ورقم تعريفى بحسب عدد افرادها ،وقد تم تنفيذ البيئة خلال مدة 3 اشهر اعتباراً من شهر آذار للوقوف على المشاكل والتحديات التي تواجه النظام ، ويستمر تزويد الاسر بالمواد التموينية خلال فترة اقصاها (30) يوماً من تاريخ التوزيع

الجدول التالي يوضح عدد المشمولين وعدد الوكلاء وبيانات اخرى في ناحية الحرية :

الجهة	اسم المركز	رقم المركز	عدد العوائل الكلي	عدد العوائل المستفيدة	عدد الافراد	عدد وكلاء الغذائية	المبلغ المقرر للفرد/ دينار
محافظة النجف	الحرية	655	6855	6501	34669	22	7500
					34764		
					34833		

ولقد ساهمت عدة وزارات في تنفيذ مشروع برنامج الإصلاح وهي كل من وزارة التخطيط (الإدارة التنفيذية لاستراتيجية التخفيف من الفقر) وزارة التجارة (دائرة التخطيط والمتابعة , الشركة العامة لتجارة الحبوب , الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية) وزارة الاتصالات (الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات والحكومة المحلية في محافظة النجف) ... بعد تحديد المهام لكل جهة تم وضع خطة لتنفيذ البيئة التجريبية

للبطاقة التموينية لأنشطة التهيئة والتحضير.

الجهة	النشاط	ت
وزارة التجارة	تحديث قاعدة بيانات الاسر المشمولة	1
وزارة التجارة	تسليم قاعدة البيانات من وزارة التجارة الى وزارة الاتصالات	2
وزارة الاتصالات	توفير اجهزة جمع المعلومات الحياتية البالغ عددها (22) جهاز	3
- وزارة الاتصالات	تسليم اجهزة القطع للوكلاء	4
وزارة الاتصالات	نصب الاجهزة والربط الشبكي لها مع الخادم	5
وزارة الاتصالات	طبع البطاقات التموينية الذكية للأسر المشمولة	6
وزارة الاتصالات	تسليم البطاقات التموينية الذكية الى وزارة التجارة	7
وزارة التجارة	توزيع البطاقات الذكية على الاسر المشمولة	8
وزارة التجارة	تجهيز مبالغ المواد للمجهزين	9
- وزارة الاتصالات - وزارة التجارة	اقامة دورة تدريبية للوكلاء حول استخدام اجهزة القطع وآلية العمل	10
وزارة التجارة	الشروع بالتوزيع بموجب البطاقة التموينية لـ 3 أشهر	11
وزارة التجارة	توفير الخزين الاستراتيجي	12
وزارة التخطيط	تقديم تقارير حول متابعة تنفيذ الخطة	13
برنامج الغذاء العالمي (WFP) بالتعاون مع وزارة التخطيط ووزارة التجارة	تقييم البيئة التجريبية	14

- اجراءات تنفيذ البيئة التجريبية للبطاقة التموينية :

- تم انجاز الخطوات التالية بشأن تنفيذ البيئة التجريبية للمشروع وهي :
- تحديث قاعدة بيانات الاسر المشمولة في ناحية الحرية وتم تسليمها الى وزارة الاتصالات .
- اعداد نظام شبكي الكتروني من قبل وزارة الاتصالات وربطه مع قاعدة بيانات الاسر والافراد المشمولين بالتجربة في ناحية الحرية بالتنسيق مع وزارة التجارة .
- اصدار بطاقات الكترونية ذكية ومنشور تعريفي للناحية المشمولة بالتجربة .

- توفير اجهزة القطع والتي يبلغ عددها (28) جهاز توزع على محلات البيع .
- تحديد اسعار المواد التموينية وفقاً للأسعار المحلية والعالمية .
- اقامة دورة تنشيطية للوكلاء حول كيفية استخدام اجهزة القطع واجراءات التوزيع
- عقد اجتماع مع وكلاء المواد الغذائية المشمولين بالتجربة بالتنسيق مع وزارتي التجارة والاتصالات لمناقشة آليات وأجراءات التنفيذ .
- تم الاتفاق مع الوكلاء على تسمية جهاز واحد يلتزم بايصال المواد الغذائية كاملة وبدون استيفاء اية مبالغ مالية عن اجور النقل او اية مصاريف اخرى بموجب القائمة المجيزة للمواد فضلاً عن التزام المجهز بتجهيز مفردات المواد الغذائية قبل الموعد المحدد للتجهيز وبثلاثة ايام على اقل تقدير .
- تسمية لجنة فرعية مخولة لتحريك المبالغ الخاصة بالعوائل المشمولة بالتجربة .
- فتح حساب في المصرف العراقي للتجارة بأسم (البيئة التجريبية للبطاقة التموينية) لتحويل الاموال المخصصة لمواد التموين وتسهيل اجراءات حصول الوكلاء على المبالغ بعد تزويد الاسر بالمواد وبالنوعية والكمية المحددة.
- تكليف الجهاز المركزي للتحقيق والسيطرة النوعية وبالتنسيق مع وزارة التجارة لاجراء عملية فحص مواد التموين قبل توزيعها على الاسر المشمولة بالبيئة التجريبية في الناحية للتعرف على نوعية وجودة المواد وحسب المواصفات المحددة من قبل وزارة التجارة .
- الشكل التالي يوضح المنشور التعريفي لزيادة توعية العوائل المشمولة بالتجربة :

البطاقة التموينية الذكية

تزود الاسرة بالمواد التموينية المحددة بالدعم الحكومي بموجب البطاقة الالكترونية الذكية وباستخدام تقنيات آية بسيطة متوفرة عند وكلاء الحصة التموينية (محلات ، اسواق) يكون لكل بطاقة رصيد من الحصة التموينية حسب عدد افرادها ، يتم تعزيز هذا الرصيد في كل شهر .

تنفيذ

ينفذ هذا المشروع بالتنسيق ما بين كل من :

وزارة الاتصالات ، وزارة التجارة ، وزارة التخطيط ، اللجنة العليا لاسراتيجية النخيف من الفقر ، الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات

مكان البطاقة

كيف يتم استخدام البطاقة

1. يقوم حامل البطاقة بتمرير البطاقة أولاً على الجهاز في المكان المحدد لها وفق الصورة (رقم ١) .
2. بعد عملية التمرير يظهر رصيد البطاقة من المواد على شاشة الجهاز كما مبن في الصورة (رقم ٢) حيث يمكن استخدام هذه الخيارات بالنقر عليها (يمكن اختيار مادة واحد او جميع المواد وحسب الرصيد المتوفر من المواد في البطاقة) .
3. بعد اتمام العملية يقوم الجهاز بطباعة وصل (عدد ٢) كما مبن في الصورة (رقم ٣) احدهما للوكيل والاخر لحامل البطاقة .
4. يستلم بعد ذلك المادة او المواد المختارة .

صورة (١) ، صورة (٢) ، صورة (٣)

مشروع البطاقة التموينية الذكية

موجز عن المشروع

بعد مشروع اصلاح نظام البطاقة التموينية احد المشاريع الاستراتيجية التي تبنتها اللجنة الفنية الدافئة الاستراتيجية النخيف من الفقر / وزارة التخطيط ووثيقة الاستراتيجية التي اقرها مجلس الوزراء بموجب القرار (٤٠٩) لسنة ٢٠٠٩ ، بتنفيذها ضمن مشاريع خاصة تشترك فيها كل الوزارات والجهات ذات العلاقة .

تقوم فكرة المشروع على اعتماد التكنولوجيا الحديثة في تسهيل الحصول على المفردات التموينية المخصصة للأسرة شهرياً باستخدام البطاقة الذكية ، فضلاً عن اعطاء القطاع الخاص دور المساهمة في نمو النشاط الاقتصادي ، وتخفيف العبء عن اجهزة الدولة كي تشغل بمهام الأشرف والتخطيط في هذا المجال .

تزود كل أسرة ببطاقة ذكية ورقم تعريفي يحسب عدد افرادها ، للحصول على تلك المواد خلال فترة الصالحا (٣٠) يوماً من تاريخ التوزيع بعدها يسقط حق الأسرة من التموين لذلك الشهر .

الرؤية

حصول المواطن على الدعم الغذائي الحكومي بألية الكترونية متطورة يمكن من الرصد والتقييم .

أهداف المشروع

- ضمان وصول الدعم للمستحقين من خلال نظام آلي وقاعدة بيانات محدثة وقواعد استهداف دقيقة .
- توفير آليات محكمة في الرقابة والسيطرة على معدلات الفقد والشرب والفساد الاداري والمالي في مختلف مفاصل البرنامج .
- توفير مناخ حضاري لمرافق الخدمات المختلفة للمواطن المستحق لهذه الخدمة .
- توفير إمكانية تحديد احمال الاستهلاك للأسرة العراقية جغرافياً ونوعياً وكمياً .
- تشجيع الاسرة العراقية على استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة وضمان الحصول على الخدمات بسهولة .
- تحقيق الشفافية وتوفير اية لتفاعل المواطن مع الحكومة في عملية ترشيد وادارة الدعم .
- رفع المؤشر التكنولوجي العالي للعراق من خلال الاستخدام الامثل لتكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا البطاقات الذكية لتقديم الخدمات المختلفة للمستحقين .
- توفير قاعدة بيانات موسعة تدعم اتخاذ القرار لدى القطاعات الاخرى مثل التعليم والصحة والحماية الاجتماعية بالإضافة الى توفير فرص حقيقية لصناع القرار في اتخاذ قرارات استراتيجية مدروسة ومبنية على قراءات ومعطيات ميدانية وواقعية .

عربي حامل البطاقة ان يمكن زيارة الموقع الالكتروني الخاص بالبطاقة الذكية www.tamwena.iq و لااستفسار يمكن مراسلتنا على العنوان التالي : info@tamwena.iq

ملاحظة هامة : يرجى الحفاظ على البطاقة

البطاقة التموينية الذكية بديل عن البطاقة الورقية القديمة يجب الحفاظ عليها من العوامل الخارجية التي قد تؤثر عليها وتعطل عملها مثل تعرضها لمصدر حرارة او عليها او خدشها ، وفي حال فقدانها يتم الابلاغ عنها وكيلا يتم ايقاعها عن النظام لحين اصدار بديل (فاقد التالف) غير مراجعة المركز التمويني وفق المواظف المعمول بها .

ولقد تم تسليم قاعدة البيانات الى وزارة الاتصالات الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات ويتم تحديثها شهرياً ولمدة ثلاثة أشهر وهي المدة المقررة لتنفيذ التجربة وعن طريق قوائم القطع فرع تموين النخف وقسم حاسبة التموين التابعين الى دائرة التخطيط والمتابعة .

كما تم عقد ورشة عمل في قسم انترنت النجف (وزارة الاتصالات) في محافظة النجف الاشراف وبحضور كل من (مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة) (وزارة التجارة) ومدير عام الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات (وزارة الاتصالات) ومدير عام الادارة التنفيذية لستراتيجية التخفيف من الفقر (وزارة التخطيط) ومدير المصرف العراقي للتجارة فرع النجف الاشراف ومدراء اقسام التمويل والاحصاء والمعلومات ومدير تمويل فرع النجف ووكلاء المحافظة وعددهم (22) وكيل ومن خلال الورشة قدم مدير عام وزارة الاتصالات تقرير مفصل عن منظومة البطاقة التموينية ووصف منهجية التشغيل والدعم خلال المرحلة التجريبية وعقد دورة تدريبية للوكلاء ومستخدمين النظام.

وبعد توفير البيانات من قبل وزارة التجارة بأعداد المشمولين بالتجربة تم اصدار بطاقة الكترونية ذكية ومنشور تعريفي لناحية الحرية المشمولة بالتجربة من قبل وزارة الاتصالات / الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات وتم توفير اجهزة قطع ووزعت على الوكلاء المشمولين بالتجربة .

جدول يبين اسعار المواد الغذائية في الاسواق المحلية (الادنى) لشهراذار			
اسم المادة	اجمالي سعر كغم الواحد/ دينار	اجمالي حصة الفرد مع خصم الوكيل	اجمالي سعر كغم الواحد/ دينار
السكر	1250	2.02	2525
زيت	1500	0.91	1365
الرز	1750	3.06	5355
اجمالي حصة الفرد مع خصم الوكيل			9245



علماً ان كلفة الفرد الواحد قد تم تحديدها شهرياً لمواد البطاقة التموينية (سكر , زيت , رز) والبالغة (7500) دينار .

وقد تم تحديد اسعار المواد التموينية وفقاً للأسعار المحلية والتي تم اخذها وفق الحالتين (الادنى ، الاعلى) وفي نفس وقت تنفيذ التجربة أي خلال الاشهر (اذار , نيسان , ايار) والجداول التالية توضح الاسعار :

جدول يبين اسعار المواد الغذائية في الاسواق المحلية (الاعلى) لشهر اذار			
اسم المادة	اجمالي سعر كغم الواحد/ دينار	اجمالي حصة الفرد مع خصم الوكيل	اجمالي سعر كغم الواحد/ دينار
السكر	1500	2.02	3030
زيت	2000	0.91	1820
الرز	2000	3.06	6120
اجمالي حصة الفرد مع خصم الوكيل		10970	

جدول يبين اسعار المواد الغذائية في الاسواق المحلية (الادنى) لشهر نيسان			
اسم المادة	اجمالي سعر كغم الواحد/ دينار	اجمالي حصة الفرد مع خصم الوكيل	اجمالي سعر كغم الواحد/ دينار
السكر	1250	2.02	2525
زيت	1750	0.91	1592.5
الرز	2000	3.06	6120
اجمالي حصة الفرد مع خصم الوكيل		10238	

جدول يبين اسعار المواد الغذائية في الاسواق المحلية (الاعلى) لشهر نيسان			
اسم المادة	اجمالي سعر كغم الواحد/ دينار	اجمالي حصة الفرد مع خصم الوكيل	اجمالي سعر كغم الواحد/ دينار
السكر	1500	2.02	3030
زيت	2000	0.91	1820
الرز	2500	3.06	7650
اجمالي حصة الفرد مع خصم الوكيل			12500

جدول يبين اسعار المواد الغذائية في الاسواق المحلية (الادنى) لشهر ايار			
اسم المادة	اجمالي سعر كغم/ دينار	اجمالي حصة الفرد مع خصم الوكيل	اجمالي سعر كغم/ دينار
السكر	1000	2.02	2020
زيت	1500	0.91	1365
الرز	2000	3.06	6120
اجمالي حصة الفرد مع خصم الوكيل			9505

جدول يبين اسعار المواد الغذائية في الاسواق المحلية (الاعلى) لشهر ايار

اسم المادة	اجمالي سعر كغم/ دينار	اجمالي حصة الفرد مع خصم الوكيل	اجمالي سعر كغم/ دينار
السكر	1500	2.02	3030
زيت	1750	0.91	1592,5
الرز	2250	3.06	6885
اجمالي حصة الفرد مع خصم الوكيل			11507,5

ولقد تم عقد ورشة عمل في قسم انترنت النجف (وزارة الاتصالات) وبحضور كل من مدير عام دائرة التخطيط والمتابعة ومدير عام شركة الانترنت (وزارة الاتصالات) ومدير المصرف العراقي للتجارة ومعاون مدير عام دائرة الرقابة التجارية والمالية ومدير قسم التمويل واعضاء من مخولين من اللجنة .

حيث تم تدريب وكلاء الناحية وعددهم (22) وكيل على الجهاز من قبل موظفي شركة الانترنت (وزارة الاتصالات) مع شرح مفصل عن كيفية استخدام الجهاز من قبل الوكيل واجراءات التوزيع بالإضافة الى انه تم الاتفاق مع وكلاء الناحية على اختيار جهاز واحد وتم اعداد محضر مشترك يتضمن ماييلي

- يلتزم المجهز بايصال المواد الغذائية الى كافة الوكلاء بدون استيفاء اية مبالغ مالية عن اجور النقل او اية مصاريف اخرى بموجب القائمة المجهزة للمواد الغذائية ويلتزم المجهز بتجهيز المواد الغذائية وفق المواصفات التي تحددها وزارة التجارة بالإضافة الى التزامه بتجهيز وكلاء المواد الغذائية بمفردات البطاقة التموينية قبل الموعد المحدد للتجهيز وبثلاثة ايام على اقل تقدير والزام كافة الوكلاء باستيفاء المبلغ الرسمي المحدد للمواد الغذائية على ان لا تتم المطالبة بأية مبالغ زيادة عن التسعيرة المحددة ويلتزم المجهز بتجهيز كافة المواد المحددة (سكر , زيت , رز) حسب المواصفات المحددة لمفردات البطاقة التموينية وبخلافه سيتحمل كافة التبعات المالية والقانونية .

- تسمية لجنة فرعية مهمتها تسديد اقيام مفردات البطاقة التموينية وتحريك المبالغ الخاصة بالعوائل المشمولة بالتجربة على ان يكون هنالك الزام للتجار والوكلاء بتوفير المواد الغذائية في موعدها المقرر بالنوعية والكمية المحددة وتتكون من :-

- مدير تمويل فرع النجف / رئيساً للجنة .
- محاسب من الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية / عضو .
- مدقق من الشركة العامة لتجارة الحبوب / عضو .
- ممثل من وزارة الاتصالات / عضو .

كما قامت وزارة التجارة بالتعاون مع وزارة المالية ومع المصرف العراقي للتجارة (TBI) بفتح حساب باسم (البيئة التجريبية لإصلاح نظام البطاقة التموينية) لغرض تسديد اقيام مفردات البطاقة التموينية الخاصة بالعوائل المشمولة بالتجربة في ناحية الحرية .

علماً ان حصة الفرد الشهرية المقررة (3 كغم من مادة الرز , 2 كغم من مادة السكر , 0,910 غم بما يعادل لتر واحد من مادة الزيت) ولضمان جودة المواد التموينية الموزعة وبما يتناسب مع الاسعار المحددة والتي تتعامل بها وزارة التجارة والتي شملت الانواع التالية : -

- الرز : ان يكون حسب المواصفات القياسية العراقية بحيث تكون الاصناف من المعروضة في الاسواق المحلية والمستوردة من قبل الوزارة (رز ارجنتيني , رز امريكي , رز اورغواي) .

- مادة الزيت : حسب المواصفات القياسية والمستوردة من قبل الوزارة (منشأ تركي , منشأ ايراني , منشأ اوكراني)

- مادة السكر : هناك شركة استثمار محلي في محافظة بابل (شركة الاتحاد العراقية) تزود وزارتنا بالسكر وفق المواصفات القياسية العراقية والتركيبية السعيرية .

- تكليف الجهاز المركزي للتقسييس والسيطرة النوعية / فرع النجف الاشرف مسؤولية فحص جودة وصلاحيات المواد التموينية التي ستوزع من قبل الوكلاء حيث تم سحب نماذج من قبل الجهاز المركزي للتقسييس والسيطرة النوعية وللوجبات الثلاثة لأشهر (اذار , نيسان , ايار) لغرض الفحص والتحليل وكانت النتيجة مستوفات للمواصفات القياسية العراقية .

ولغرض تحديد الية العمل الخاصة بتحريك الحساب الخاص بالبيئة التجريبية للبطاقة التموينية الذكية والمتضمن السحب والايداع مجتمعين معاً وتخويل اللجنة المشكلة وبالا اعتماد على كشوفات القطع التي يتم تزويد الوكيل بها من قبل فرع التموين والاعتماد على شريط التجهيز الذي في الجهاز .

قامت وزارة التجارة بتوفير خزين استراتيجي لمواد البطاقة التموينية لشهر واحد في مخازن محافظة النجف لمعالجة أي ازمة قد تحصل اثناء تنفيذ التجربة .

كما قامت كل من شركتي تجارة الحبوب وتجارة المواد الغذائية بتحويل المبالغ المطلوبة الى المصرف العراقي التجاري / فرع النجف الاشرف وعلى حساب (البيئة التجريبية لا صلاح نظام البطاقة التموينية وللأشهر) اذار , نيسان , ايار) بموجب قوائم القطع لمحافظة النجف الاشرف / ناحية الحرية / مركز تموين (علي عبد الحسين رقم 655) .

وتم اكمال التجهيز للأشهر الثلاثة (اذار , نيسان , ايار) لناحية الحرية/محافظة النجف الاشرف لمواد (سكر , زيت , رز)

ولقد ظهرت هنالك العديد من الايجابيات والسلبيات اثناء تنفيذ التجربة ومنها :-

اولاً: المشاكل التي واجهت تنفيذ التجربة :

- 1 - صعوبة فتح الحساب في المصرف العراقي للتجارة (TBI) باسم (البيئة التجريبية لإصلاح نظام البطاقة التموينية) بالتنسيق مع وزارة المالية والمصرف العراقي للتجارة .
- 2 - تحويل المبالغ الى المصرف العراقي للتجارة استغرقت وقتاً طويلاً للحسابات الخاصة بالبيئة التجريبية لإصلاح نظام البطاقة التموينية () .

ثانياً : الجوانب الايجابية لتنفيذ البيئة التجريبية :

- 1 - استلام المواد الثلاثة في وقت واحد .
- 2 - انتظام وسهولة توزيع المواد .
- 3 - اختصار مراحل التعاقد (الاعلانات, الاحالات , فتح , تحليل , واجتماعات لجنة التعاقدات المركزية ومخاطر نكول التعاقد وسلامة وصول المادة) وكل السلبات المترتبة عليها .
- 4- عدم الحاجة الى المخازن التابعة للوزارة كون المواد تجهز بشكل مباشر من المجهز الى الوكيل حيث ان المجهز يقوم بأصال المواد الى الوكيل لذا فان الوكيل لا يتحمل تكاليف اجور النقل .
- 5- تفادي الاشكالات التي تحصل بين الوكيل والمواطن بسبب عدم استلام المواد التموينية حيث ان المواطن لديه البطاقة الذكية والرقم السري ويقوم باستلام المواد بصفة شخصية وفي اي وقت ضمن الفترة المحدد للإستلام .
- 6- في البيئة التجريبية تم الاعتماد على الجهاز المركزي للتقويس والسيطرة النوعية في عملية الفحص للتأكد من سلامة المواد اما في حال الاستيراد عن طريق وزارة التجارة فان العملية تخضع لسلسلة من الفحوصات حيث تخضع عادة الى الفحص في بلد المنشأ وفي الميناء عند وصولها وفي حال الاختلاف يتم اللجوء الى طرف محايد لحل الاشكال في حين انه في البيئة التجريبية تم تلافي كل ذلك .
- 7- ستوفر البطاقة الذكية وبالإعتماد على القطاع الخاص كافة الكلف التشغيلية للبرنامج والتي تتحملها الموزانة العامة للحكومة .

التوصيات:

بعد نجاح التجربة ودراسة نتائجها وما افصحته عنه من استعداد وامكانية فنية للأطراف المشاركة في التنفيذ نوصي بالتالي :-

1. تعميم التجربة لتنفيذها على مستوى العراق من خلال اطلاق المشروع الوطني للبطاقة التموينية الذكية مع الالتزام بتوصيات دراسة الاستهداف التي صادق عليها مجلس الوزراء بموجب القرار (369) لسنة 2009.
2. تقوم اللجنة العليا لإصلاح نظام البطاقة التموينية بالأشراف على تنفيذ المشروع الوطني للبطاقة التموينية الذكية.
3. ان يتم تخصيص مبلغ في الموازنة السنوية لتغطي تكلفة النظام والمواد التموينية المدعومة وهو نفس المبلغ المخصص لوزارة التجارة على ان ينفق لتنفيذ هذا المشروع بدلا من الآلية السابقة.
4. تكليف وزارة التجارة / دائرة التخطيط والمتابعة لتوفير بيانات البطاقة التموينية على مستوى العراق (الاسر والوكلاء والسلة الغذائية) .
5. تكليف وزارة الاتصالات/ الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات لتنفيذ وتشغيل منظومة البطاقة التموينية الذكية (انظمة واجهزة ربط شبكي وبرامجيات واطلاق وادارة موقع الكتروني واصدار البطاقات الالكترونية واقامة ورش العمل والتدريب على كيفية التعامل مع المنظومة واستخدام الاجهزة وتثقيف المواطنين على استخدامها وتوفير مراكز خدمة العملاء) ويكون تمويل المشروع من تخصيصات البطاقة التموينية الحالية والاستفادة من المبالغ الموفرة من خدمة وطباعة ونقل البطاقة الورقية وتحويل مبالغها لحساب وزارة الاتصالات/ الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات دون تحميل الحكومة او المواطن اي نفقات اضافية ، ويمكن تحديد مبلغ مقطوع شهريا لكل مواطن مخدوم.
6. تحديد موعد لأنطلاق المشروع وسقف زمني ملزم لأتمام تنفيذ المشروع وتشغيله .
7. الأخذ بالأعتبار عند تنفيذ المشروع توفير المعلومات المحدثة لدعم متخذ القرار و خدمة استراتيجيات تخفيف الفقر مع ضمان تكريس الشفافية وعدالة التوزيع .
8. الأستعانة بالبنك المركزي لتحديد المصارف المحلية المؤهلة ماليا وفنيا لتقديم خدماتها التي تتناسب وطبيعة المشروع ليتم اختيار عدد منها ليكون ضمن المشروع.